العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

" معيقات تمكين المرأة الأردنية سياسياً "

دينا صبيح شقير

ماجستير علوم سياسية– الجامعة الأردنية– الأردن

معلومات التواصل

dena.shqair@yahoo.com

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم ورصد الواقع السياسي للمرأة الأردنية خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين، والتي جاءت ضمن التوجهات الحكومية لتعزيز مكانة المرأة الأردنية وتمكينها سياسيًا، وهدفت الدراسة أيضا إلى محاولة التعرف على أهم المعيقات التي تقف بوجه ممارسة المرأة الأردنية لحقوقها السياسية.

وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لإثبات فرضيتيها، وتبيّن صحة الفرضية الأولى القائلة بأن التشريعات الوطنية ساهمت في تعزيز حقوق المرأة السياسية في الأردن، حيث تبيّن للدراسة أن الدستور والقوانين والتشريعات الأردنية النافذة قد أنصفت المرأة الأردنية، وأعطتها حقوقا سياسية عديدة مثلها مثل الرجل.

وأثبتت الدراسة أيضًا صحة فرضيتها الثانية القائلة بأن هناك مجموعة مركبة من العوامل المجتمعية ساهمت في إعاقة تمكين المرأة سياسيًا، إذ تبيّن للدراسة أن التطبيق والواقع المعاش ظلم المرأة الأردنية وحرمها كثيراً من حقوقها السياسية، وبناءا على ذلك، فإن الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية لا يعود إلى عقبات قانونية، وإنما إلى عقبات بنائية وثقافية واجتماعية مرسخة في وجدان أفراد المجتمع الأردني، والتي تمنع من تحقيق المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة، هذا بالإضافة إلى المعيقات السياسية، والإعلامية، والاقتصادية، والشخصية.

كلمات مفتاحية:

الحقوق السياسية للمرأة، الدستور، العادات، المجتمع، معيقات تمكين المرأة

مقدمة البحث :

إن الحديث عن التنمية السياسية يعني الدخول في نسيج متداخل من الروابط والمتغيرات المتشابكة التي تحتِّم بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار أحد أهم مكونات هذا النسيج، والذي لا يمكن أن تكتمل خيوطه إلا بربطه بالمرأة بروابط وثيقة، خاصةً وأن المرأة تشكل في أغلب أرقام الإحصائيات ما نسبته نصف المجتمع أو أقل من ذلك بقليل.

ISSN: 2663-5798

إن من أبرز دعائم التنمية السياسية شغل وتولي المرأة المناصب في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والاضطلاع بمسؤولياتها في سبيل الارتقاء في المجتمع الذي تعيش فيه بعيدًا عن الأصوات المعارضة لذلك.

وقد كفلت القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية حقوق المرأة ورعاية شؤونها مقارنةً بما مرَّت به من اضطهاد في العصورِ السابقة، واستطاعت المنظمات الحقوقية انتزاع العَديد من الحقوق التي كانت المرأة محرومة منها سابقًا لدرجة الوصول إلى تشريع القوانين التي تعاقب من يَتعدّى على شؤون المرأة وحقوقها.

وقد استطاعت المرأة الأردنية وبدعم من التشريعات أن تتخطى عددًا من معيقات حصولها على حقوقها السياسية، ولا تزال هناك معيقات أخرى بانتظار التغلب عليها.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كون أن قضايا المرأة تشكل محورا استراتيجيا وحقوقيا متعدد الاهتمامات، وقد أصبح أحد معايير التقدم في الدول يقاس بمدى اهتمامها بحقوق المرأة.

وانطلاقاً من ذلك فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من خلال تتبع التطور الذي عاصرته المرأة الأردنية، والذي ساهم في زيادة الاهتمام بحصولها على حقوقها السياسية على مستوى التشريعات الوطنية، ومحاولة تقييم مدى ذلك التطور على أرض الواقع.

مشكلة الدراسة

إن مشكلة هذه الدراسة تتمثل بالتعرف على الحقوق السياسية التي نالتها المرأة الأردنية بموجب الدستور والقوانين والتشريعات، ورصد تلك الحقوق على أرض الواقع من حيث قبول المجتمع الأردني وعاداته لتلك الحقوق.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم ورصد الواقع السياسي للمرأة الأردنية خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين، والتي جاءت ضمن التوجهات الحكومية لتعزيز مكانة المرأة الأردنية وتمكينها سياسيًا.

كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم المعيقات التي تقف بوجه ممارسة المرأة الأردنية لحقوقها السياسية.

فرضية الدراسة وأسئلتها

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين، هما:

- ساهمت التشريعات الوطنية في تعزيز حقوق المرأة السياسية في الأردن.
- تساهم مجموعة مركبة من العوامل المجتمعية في إعاقة تمكين المرأة سياسيًا.

وانطلاقًا من هاتين الفرضيتين، ستتم الإجابة عن السؤالين التاليين:

١. ما أبرز التشريعات التي منحت الحقوق السياسية للمرأة الأردنية؟
٢. ما المعيقات التي تواجهها المرأة الأردنية، والتي تمنعها من ممارسة حقوقها السياسية على أفضل وجه؟

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل كافة المصادر والمراجع والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، حيث يعرّف المنهج الوصفي التحليلي بأنه دراسة الواقع والأحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً من حيث خصائصها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها والإلمام بكل ما يؤثر بالظواهر المدروسة، والتعبير عنها كمياً وكيفياً (إدريس، ١٩٩٨، ص١٢٤).

وتم استخدام **المنهج المقارن** لمقارنة وضع المرأة الأردنية قبل إصدار التشريعات الناظمة لحقوقها السياسية وبعد إصدار تلك التشريعات، ويُعرّف المنهج المقارن بأنه عملية عقلية تتم بتحديد أوجه

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الشبه وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر ليتم من خلالها الحصول على معارف أدق لتمييز موضوع الظاهرة في مجال المقارنة والتصنيف، وهذه الظاهرة يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل، أو كمية لتحويلها إلى كمٍّ قابلٍ للحساب، وبالتالي فإن المقارنة هي نوع من البحث يهدف إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة (صليبا، ١٩٨٧، ص٤٩٧).

الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع على بعض الأدبيات التي تتعلق بموضوع الدارسة، وهي كما يلي:

١. دراسة وليد العويمر (٢٠١٠)، بعنوان **الحقوق السياسية للمرأة الأردنية بين القانون والواقع**

بيّنت الدراسة أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تُعتبر من أبرز مظاهر الديمقراطية، وأن الأردن قد صادق على المواثيق الدولية التي تكفل المساواة بين الرجل والمرأة دون تمييز، وقد رصدت الدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عن طريق مشاركتها في تأسيس الجمعيات الخيرية، وانتسابها للأحزاب السياسية، وخروجها بمسيرات للمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية، ومناصرة كفاح مثيلاتها من الدول العربية المجاورة، ووجدت الدراسة أنه وفي ظل تطورات البيئتين الداخلية والخارجية أصبحت حقوق المرأة الأردنية أحد أهداف الخطط التنموية في الأردن، ورصدت الدراسة أبرز التشريعات التي منحت الحقوق السياسية للمرأة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدستور والقوانين والتشريعات أعطت حقوقًا سياسية كاملة للمرأة الأردنية، ولكن هناك فجوة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي بسبب مجموعة من المعيقات التي أبرزتها الدراسة، والتي كان من أهمها: سيادة الثقافة الأبوية في المجتمع الأردني استنادا إلى الثقافة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وقلة خبرة المرأة الأردنية في العمل السياسي، وغير ذلك من معيقات.

٢. دراسة نيفين القرطة وهدى بني عيسى (٢٠١١)، بعنوان **المرأة والتنمية السياسية في الأردن**

هدفت الدراسة إلى رصد تطور الأوضاع السياسية للمرأة الأردنية خلال الأعوام ١٩٦٧–٢٠١٠، وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من العوامل التي تعيق مسيرة المرأة في المجال السياسي، ومن أهم تلك العوامل: العوامل الاجتماعية ممثلًة بأن النظرة التقليدية لدور المراة ينحصر داخل اسرتها وفي خدمة زوجها وأبنائها، والعوامل الإعلامية ممثلًة بأن من يقوم بإعداد معظم البرامج التلفزيونية ويقدمها رجل غالباً ما يكون بعيداً كل البعد عن الإحساس الحقيقي والإدراك التام لقضايا المرأة وهمومها، إضافةً إلى حصر

صورة المرأة في وسائل الإعلام بالقضايا التقليدية للمرأة كالزواج والأسرة بعيدًا عن موضوع التنمية السياسية.

٣. دراسة موفق أبو حمود (٢٠١٤)، بعنوان **الواقع السياسي للمرأة الأردنية: الثابت والمتغير**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الواقع السياسي للمرأة الأردنية، وذلك من خلال بعض المؤشرات التي تعبر عن وجود المرأة وتمثيلها في المجال السياسي أو الحياة السياسية وفي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وواقع المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وهدفت الدراسة أيضا إلى الكشف عن أهم المعيقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وقد أوصت الدراسة بأهمية التأكيد على توسيع مشاركة المرأة السياسية كضرورة وطنية باعتبارها نصف المجتمع وتشارك الرجل مهمات الحياة، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة، وتبنّي أعضاء مجلس النواب السيدات قضايا المرأة والدفاع عنها في البرلمان.

تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة الواقع السياسي للمرأة الأردنية وتتبعت دراسات أخرى التطورات التي حصلت في هذا المجال خلال سنوات معينة.

تتشابه هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات السابقة في أنها ستستعرض الواقع السياسي للمرأة الأردنية، وتتميز عن غيرها في أنها ستركز بشكل خاص على أبرز المعيقات التي تمنع المرأة الأردنية من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية.

تعريف بحقوق المرأة

أولت المنظماتُ العالميّة والاتفاقيات الدولية اهتماماً بالغاً بحقوقِ المرأة وآلياتِ تفعيل تلك الحقوق، وتنوَّعَ اهتمام تلك المنظماتِ بجوانب الحياة السياسيَّة والثقافية والاجتماعيَّة والتربوية، وقد أثمرت جهود تلك المنظّمات عن دعم حقوق وحريات المرأة على المستويات المختلفة.

وتشمل حقوق المرأة قدرتها على امتلاك الحرية والمساواة والكرامة بعيدًا عن الخوف والاستغلال، وتُدرج هذه الحقوق ضمن القوانين الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، وتساهم بدورها في حماية المرأة وتعزيز رعايتها **womenforwomen.org** (Women's Rights and Development)، وللمرأة

الحق في اختيار معتقدها الديني، وتغيير جنسيتها، والمساواة في الأجر، وتلقي التدريب المهني، والحق في الضمان الاجتماعي (المل، –٢٠٠٨، ص١٤٢).

وعلى صعيد الحقوق السياسية، فقد تم إقرار مجموعة القرارات المتعلّقة بتلك الحقوق خلال مؤتمر حقوق المرأة السياسية الذي عقد سنة ١٩٥٢ برعاية هيئة الأمم المتحدة، وتشمل تلك الحقوق: حق المرأة في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، وحقها في المشاركة في الاستفتاءات العامة، وحقها في الانضمام للجمعيات العامّة أو السياسية، وحقها في الترشح للانتخابات، وحقها في تولي الوظائف الحكومية المختلفة، وحقها في العمل، وحقها في المشاركة في المنظمات غير الحكومية (أبو رمان،٢٠٠٣، ص٢٥).

وقدّمت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إقرارَ حقوقٍ داعمةٍ للمرأة في جوانب الأسرة والتشاركية العائلية والحقوق التربوية وغيرها، وسيتم الحديث بالتفصيل عن تلك الاتفاقية كما يلي:

إن اتفاقية سيداو (CEDAW) هي اتفاقية دولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وقد اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، وتتألّف الاتفاقية من مقدمة و ٣٠ مادة تحدّد ما يشكّل تمييزاً ضدّ المرأة، وقد تمّ التوقيع على الاتفاقية في تموز ١٩٨٠ في كوبنهاجن من جانب ٦٤ دولة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أيلول١٩٨١ بعد أن صدّقت عليها ٢٠ دولة عضواً (The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, www.un.org).

تنصّ بنود اتفاقية سيداو على المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو أي ميدان آخر، وتحثّ الاتفاقية الدول الأعضاء على اتّخاذ جميع الإجراءات والتدابير المناسبة لتعديل أو إلغاء القوانين والممارسات القائمة على التمييز ضد المرأة، ومنع التجارة بالمرأة واستغلالها، وتمكين المرأة من التصويت في الانتخابات، ومساواتها مع الرجل في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والمعاملات المالية، والحقوق الملكية (The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, www.un.org).

وقد وقّع الأردن على اتفاقية سيداو عام ١٩٩٢، وتمت المصادقة النهائية على المعاهدة في تموز ٢٠٠٧ مع التحفظ على بعض المواد الأساسية وفروعها، وهي المادة ٩ الفقرة ٢، الخاصة بقانون

الجنسية، والمادة ١٦ الفقرة ج، د، ز، الخاصة بالزواج والعلاقات الأسرية (المنتدى العالمي للوسطية، ٢٠١٤).

تطور المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

تمّ استبعاد المرأة الأردنية من المشاركة السياسية لعقود طويلة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١؛ ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الأردني من حيث كونه مجتمعٍ ذي طابع ريفي وبدوي وتغلب على أفعاله المنع والمحرمات ضد المرأة وفقاً للعادات والتقاليد (المل،٢٠٠٨، ص١٤٥)، وبالتالي فقد كانت المشاركة السياسية في مرحلة ما قبل الاستقلال حكراً على الرجال، ولم يتغير الوضع كثيراً في مرحلة ما بعد الاستقلال، فبقيت المرأة الأردنية محرومة من حقوقها السياسية وغيرها لغاية عام ١٩٥٥ عندما مُنحت المرأة المتعلمة تعليماً أساسياً الحق في التصويت، ولكنها لم تُمنح الحق في الترشح للانتخابات، ولم تمارس حقها الكامل في التصويت والترشح في الانتخابات إلا عام ١٩٧٤ (طهبوب،٢٠١٢، ص٢٤).

شهدت أوضاع المرأة الأردنية تطورا خلال خطة التنمية الثلاثية التي وضعتها الحكومة من عام (١٩٧٣– ١٩٧٥) لإتاحة الفرصة أمامها للمساهمة في عملية التنمية من خلال تقديم التدريب والتأهيل المهني لها، وما رافق ذلك من ارتفاع في معدل توظيف النساء لسد الفراغ الناجم عن هجرة الأردنيين الذكور للعمل في سوق الخليج عند ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، وتزايد الطلب عليهن، الأمر الذي فتح أمامهن فرصة كبيرة لدخول مجال العمل من أوسع أبوابه (أبو رمان، ٢٠٠٣، ص٢٨).

وبدأت الحكومة بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى من (١٩٧٦–١٩٨١)، وهي الخطة التي أكدت على ضرورة إيجاد مفهوم جديد للتنظيم الاجتماعي يسمح لجميع القطاعات الشعبية بما في ذلك قطاع المرأة المشاركة بفعالية في عملية الإنماء، حيث انعكس تطور أوضاع المرأة في مجال العمل على دورها في العمل السياسي، إذ استطاعت التقدم بخطوات متسارعة بهذا المجال منذ أن صدر مرسوم ملكي بإعطائها حقها في الترشيح والانتخاب عام ١٩٧٤ (أبو رمان، ٢٠٠٣، ص١٠).

وبناءً على ذلك، فقد أصدرت الحكومة في نفس العام قانونا معدلا لقانون انتخاب مجلس النواب ينص على إعطاء المرأة حقها في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب، وقد تزامن إعطاؤها هذا

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الحق مع إعادة تأسيس منظمة نسائية –اتحاد المرأة الأردنية– اعتُبرت من أهم المنظمات غير الحكومية التي عُنيت بتنمية المرأة وتدريبها وتثقيفها وزيادة وعيها، وتلا ذلك مشاركتها بالمجلس الوطني الاستشاري خلال الأعوام (١٩٧٨–١٩٨٢) بعضوية تسع نساء من أصل ١٩٠ عضوا، وكانت تلك البداية لتقلد المرأة الأردنية لأول منصب بالسلطة التنفيذية عام ١٩٧٩، وذلك عندما شغلت السيدة إنعام المفتي منصب وزيرة التنمية الاجتماعية كأول إمرأة تدخل الوزارة (طهبوب، ٢٠١٢، ص٥٢).

وقد شهد عام ١٩٨١ تعديل الحكومة لقانون العمل نحو زيادة مشاركة المرأة في العمل وتحسين ظروفها، وتُوجت تشريعات تلك المرحلة بإعطاء المرأة بحلول عام ١٩٨٢ ولأول مرة الحق في الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية، مع أنها لم تمارس هذا الحق إلا في عام ١٩٩٥ (أبو رمان، ٢٠٠٣، ص١٥).

وفي العام ١٩٨٤ أُجرِيت انتخابات نيابية تكميلية خطت فيها المرأة الأردنية أول خطوة مهمة في عالم الحياة السياسية، حيث شاركت في هذه الانتخابات كناخبة فقط، ولم تترشح أي سيدة لتلك الانتخابات برغم دخولها في السلطة التنفيذية وشغلها لمنصب وزير الإعلام في عام ١٩٨٤ (أبور مان، ٢٠٠٣، ص٣٢).

ومع عودة الحياة النيابية وشيوع الأجواء الديمقراطية ازدادت ثقة المرأة بإمكانية دخول الحياة السياسية، إذ ترشحت ١٢ امرأة من بين ٦٤٧ مرشحًا في دورة انتخابات عام ١٩٨٩، لكن لم يكتب لأي واحدة منهن النجاح.

أكّد الميثاق الوطني الأردني على الحقوق السياسية للمرأة، فقد جاء في بنده الثامن ما نصه: "الأردنيون رجالا ونساء أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطني، بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل" (الميثاق الوطني الأردني، ١٩٩٠).

وقد ذكر الميثاق الوطني الأردني حقوق المرأة صراحًة في بعض مواده، حيث جاء في المادة ٤ تحت بند ضمانات النهج الديمقراطي ما نصه: "تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالا ونساء دون تمييز"(الميثاق الوطني الأردني، ١٩٩٠، المادة٤).

وجاء في الفقرة ٦ من الفصل الخامس ما نصه أن: "المرأة شريكةٌ للرجل وصنوه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه" (الميثاق الوطني الأردني، ١٩٩٠).

لم تثنِ المرأة الأردنية خسارتها في دورة انتخابات عام ١٩٨٩ عن خوض الانتخابات مرة أخرى، فشاركت في دورة انتخابات عام ١٩٩٣، وفازت النائب توجان فيصل بمقعد نيابي لأول مرة في تاريخ الأردن، وترافق فوزها مع فوز امرأتين بعضوية مجلس الأعيان في نفس العام وللمرة الثانية، وشغلها لمنصب وزير الصناعة والتجارة (طهبوب،٢٠١٢، ص٥٩).

وفي عام ١٩٩٤ كانت وزارتا التخطيط والتنمية الاجتماعية وزارتين شغلت امرأتان منصبيهما، أما عام ١٩٩٥ فقد كان العام الذي مارست فيه المرأة ولأول مرة حقها في الترشيح لعضوية المجالس البلدية بالرغم من أنها منحت هذا الحق في عام ١٩٨٢ (التل، ٢٠١٤، ص٦٢)، وقد تكلل ذلك الترشيح بفوز تسع نساء بعضوية المجالس البلدية وفوز إحداهن بمنصب رئيس البلدية، وقد لقي تجمُّع لجان المرأة الأردنية المؤسس في عام ١٩٩٥ استجابَة من سمو الأميرة بسمة لضرورة حشد طاقات المرأة الأردنية وتنظيمها وتوجيهها إلى ما يحقق تحسين واقع المرأة والنهوض بها، وكان لتلك الاستجابة دورٌ فعالٌ في هذه الانتخابات (أبو رمان، ٢٠٠٣، ص٤٥).

كان للخطة الخمسية للأعوام ١٩٩٩–٢٠٠٣ أثرًا بارزًا في دعم مسيرة المرأة الأردنية في كافة الميادين، وانعكس ذلك على أرض الواقع وخصوصاً في مجال السلطة التنفيذية بعد تعيين السيدة ريما خلف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتخطيط (الشرعة وغوانمة، ٢٠١١، ص١٥٧).

وبلغت مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية والقروية ما نسبته ٠.٣٢% (الخاروف والحسين، ٢٠١٠، ص٢٥٦)، وتلا ذلك تعيين ٢٥ سيدة في عضوية مجالس بلدية في عدد من محافظات المملكة.

وفي عام ٢٠٠٠ عُينت السيدة تمام الغول وزيرا للتنمية الاجتماعية (القرطة وبني عيسى، ٢٠١١، www.alraicenter.com)، وتلا ذلك فوز السيدة نهى المعايطة عام ٢٠٠١ في الانتخابات

التكميلية للمقعد الشاغر في مجلس النواب وذلك عن طريق اقتراع النواب(الشرعة وغوانمة، ٢٠١١، ص١٥٨)، وتعيين السيدة رويدا المعايطة وزيرًا للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٢.

وقد شهد العامان ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تمثيلا دبلوماسيا نسائيا واضحا، وذلك بتعيين سيدتين بمنصب سفير، وكان العام ٢٠٠٣ عاما حافلا بالتنقلات النوعية على صعيد المرأة والعمل السياسي، وكان أولها تخصيص ٦ مقاعد نيابية للنساء في البرلمان بعد تعديل قانون الانتخاب المؤقت ضمن نظام الكوتا، حيث ترشحت ٥٤ امرأة لانتخابات عام ٢٠٠٣، وفازت ٦ منهن، وشكلن نسبة ٥.٥% من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١١٠ نائبًا، وتلا ذلك ترشيح السيدة حياة المسيمي عن حزب العمل الإسلامي كسابقة هي الأولى من نوعها في الأردن بالرغم من فوزها على حساب نظام الكوتا (التل،٢٠١٤، ص٦٦).

وعلى صعيد مجلس الأعيان، فقد عيّن جلالة الملك عبد الله الثاني ٧ سيدات كأعضاء في المجلس بنسبة ١٢.٧% من عدد الأعيان البالغ ٥٥ عضوا، وقد تم تعيين إمرأة في كل مجلس قروي وبلدية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على دور المرأة في المجالس المحلية (القرطة وبني عيسى، ٢٠١١، www.alraicenter.com).

وفي عام ٢٠٠٤، وفي سابقة هي الأولى من نوعها في الأردن تم تعيين ٣ وزيرات من أصل ٢٠ وزيرا ضمن حكومة السيد فيصل الفايز، ومن بينهن المحامية أسماء خضر (الناطق الرسمي باسم الحكومة)، والسيدة أمل فرحان وزير الشؤون البلدية والقروية، والسيدة علياء بوران وزير السياحة (الشرعة وغوانمة، ٢٠١١، ص١٥٩).

وقد ارتفع عدد السيدات اللاتي تم تعيينهن في مجلس الأعيان من سيدة واحدة عام ١٩٨٩ إلى سبع سيدات عام ٢٠٠٧، وبلغ عدد النساء اللاتي تقلدن مناصب وزارية في حكومة المهندس نادر الذهبي عام ٢٠٠٩ أربع سيدات.

وبعد إجراء تعديل على قانون الانتخاب الأردني رقم ٩ لعام ٢٠١٠ زادت الكوتا النسائية من ستة مقاعد إلى اثني عشر مقعدًا (التل، ٢٠١٤، ص٦٩).

وترى الدراسة أن الهدف من الكوتا لا يتمثل فقط بمجرد إيصال المرأة للبرلمان بقدر ما يمثل مناقشة قضايا وهموم المرأة وإشراكها في عملية البناء والتنمية، ودليل ذلك أن نظام الكوتا البرلمانية هو مبدأ معمول به منذ تأسيس المملكة، حيث توجد كوتا برلمانية للبدو، وثانية للمسيحيين، وثالثة للأردنيين من أصل شركسي، أي أن هناك كوتا اجتماعية وأخرى دينية وثالثة إثنية.

وفي العام ٢٠١٠، وفي دورة المجلس السادس عشر وصلت ١٣ سيدة أردنية إلى قبة البرلمان، وتم تعيين ٣ سيدات بمنصب وزير، و ٩ عضوات في مجلس الأعيان وبذلك احتل الأردن المرتبة الخامسة عربيًا من حيث عدد النساء في مجلس الأمة بعد تونس التي تصل نسبة النساء فيها في مجلس الأعيان إلى ١٥%، وموريتانيا التي تحتل المرتبة الأولى عربيًا بما نسبته ١٦% (القرطة وبني عيسى، ٢٠١١، www.alraicenter.com).

وبموجب قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ تم تخصيص ١٥ مقعداً للكوتا النسائية قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لعام (٢٠١٦)، وترشّحت المرأة الأردنية بنسبة عالية وصلت إلى (٢٥٢) مرشّحة، وهي أعلى نسبة ترشيح في تاريخ الانتخابات البرلمانية في الأردن (المشاقبة،٢٠١٧، ص١٤)، وقد حصدت المرأة الأردنية ٥ مقاعد إضافية فوق الـ ١٥ مقعداً عن الكوتا، لتصبح نسبة مشاركتها ١٢% من إجمالي أعضاء المجلس قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لعام ٢٠١٦ (شؤون برلمانية، ٢٠١٦، www.hala.jo).

وقد انضمّت جميع برلمانيات مجلس النواب الثامن عشر والبالغ عددهن ٢٠ برلمانية إلى عضوية اللجان الدائمة للمجلس، وقد تمكّنت برلمانية من ترؤّس لجنة المرأة وشؤون الأسرة، وانضمّت إليها ٨ برلمانيات لعضوية هذه اللجنة، وقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في عضوية اللجان الدائمة لمجلس النواب الثامن عشر١٨% (المشاقبة، ٢٠١٧، ص١٥)، وبلغت نسبة المرشحات الحزبيات ١٨.٣% من مجموع المرشحين الحزبيين الذين وصل عددهم (٢٣٤) مرشحاً حزبياً (مركز الحياة لتنمية المجتمع المحلي، ٢٠١٦، www.alhayatcenter.org).

تطور الحقوق السياسية للمرأة الأردنية انطلاقا من المعاهدات والاتفاقيات الدولية

فيما يتعلق بالاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق المرأة، فقد انضم الأردن إلى سبع اتفاقيات تتعلق بحقوق العمال وعدم التمييز بينهم على أساس النوع الاجتماعي، وقدّم الأردن ستة تقارير إلى لجنة

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المجالات: التعليم والصحة والعمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصادق الأردن على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٤، والمتضمن اتخاذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في ذلك الميثاق، وقد فعّل الأردن القرار ١٣٢٥ الصادر من مجلس الأمن، والمتضمن تفعيل دور المرأة في منع الصراعات وإحلال السلم (التل،٢٠١٤، ص١٣٢).

وقد لعب الدستور الأردني دوراً جوهرياً في صياغة حقوق الانسان الأردني وحقوق المرأة الأردنية خاصة وتطويرها، كما أن التعديلات الدستورية للعام ٢٠١١ أكدت على حماية وتعزيز حقوق الانسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.

وأقرّ مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧)، والتي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بحقوق المرأة، والتي تهدف الى تعزيز دور المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات في مختلف المحاور والقطاعات، والسعي إلى بلوغ نسبة مشاركة النساء في المجالس الوطنية والمحلية ومختلف مواقع صنع القرار إلى نسبة لا تقل عن ٣٠% كحد أدنى (الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، موقع رئاسة الوزراء، www.pm.gov.jo).

وأطلق مجلس النواب في العام ٢٠١٣ **ملتقى البرلمانيات الأردنيات** الذي يهدف إلى دراسة التشريعات التمييزية ضد المرأة، والضغط باتجاه إلغائها، وتعديل القوانين بشكل يعطي المرأة جميع حقوقها في المجالات كافة (موقع مجلس النواب الأردني، www.reprasentatives.jo).

وقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان (٢٠١٦-٢٠٢٥) انطلاقاً من التوصيات الواردة بتقارير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، والصادرة عن المركز الوطني لحقوق الإنسان، وتم تشكيل لجنة برئاسة المنسق الحكومي لحقوق الإنسان وعضوية ممثلين مختصين عن عدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة والمعنية بإنفاذ التوصيات الواردة في تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان والتقارير الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR) وإعداد تقارير حولها (عبدالهادي،٢٠١٧، www.addustour.com).

وتم إصدار امتيازات لأبناء الأردنيات شملت منحهم حق المعالجة في مستشفيات وزارة الصحة، والحصول على إقامة تصل مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، بالإضافة إلى الحق في التعليم في مدارس وزارة التربية والتعليم ومنحهم حق العمل والحصول على رخصة قيادة (الرأي الإخباري،٢٠١٨، www.alrai.com).

يتضح من الطرح السابق أن كلًا من الدستور والقوانين والتشريعات الأردنية قد ساهمت بشكلٍ إيجابي في تعزيز الحقوق السياسية للمرأة الأردنية، والسعي إلى تمكينها سياسيًا، هذا بالإضافة إلى تطبيق تلك الحقوق على أرض الواقع من خلال ما تم استعراضه في الدراسة من تطور وزيادة عدد النساء الأردنيات العاملات في المواقع السياسية.

وبالرغم من التطور المستمر في تعزيز الحقوق السياسية للمرأة الأردنية، إلا أن هناك مجموعة من المعيقات التي لا زالت تشكل عائقًا نحو نيل جميع السيدات الأردنيات لحقوقهن السياسية، وسيتم رصد تلك المعيقات تاليًا.

معيقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

ذكرت الدراسة سابقًا أنه وبرغم كل ما تضمّنه الدستور والقوانين والتشريعات الأردنية، وبرغم التطبيق الفعلي لتمكين المرأة الأردنية سياسيًا، إلا أن المرأة الأردنية لم تحصل بعد على حقوقها السياسية سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية مثلها مثل الرجل، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعيقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية، وهي كما يلي:

١. المعيقات الاجتماعية

وهي تلك العوامل المرتبطة بمرجعية المجتمع القيمية وبنيانه الكلي، مثل خوف الأهل الدائم على بناتهم، والنظرة التقليدية بأن دور المرأة ينحصر داخل أسرتها وفي خدمة زوجها وأبنائها، هذا بالإضافة إلى رفض الرجل الدائم للإقرار للنساء بحق المساواة لاسيما على الصعيد المهني (أبو حمود،٢٠١٤، ص٢٧١).

٢. المعيقات الإعلامية

من أبرز المعيقات الإعلامية لتمكين المرأة سياسيا أن الكوادر النسائية المتخصصة بإعداد وتقديم البرامج الإعلامية تنقصها الخبرة والتدريب لرفع سوية أدائها وكفاءتها، وأن وسائل الإعلام تحصر صورة المرأة بالصورة النمطية التقليدية المتمثلة بالزواج والاهتمام بالأسرة، ولا تتناول دورها في القضايا المتعلقة بالتنمية السياسية (القرطة وبني عيسى،٢٠١١، www.alraicenter.com)' أضف إلى ذلك أن معظم الكاتبات في وسائل الإعلام المقروءة يتناولن القضايا العامة التي تعاني منها المنطقة أكثر من التركيز على قضايا المرأة (أبو حمود،٢٠١٤، ص٢٧٢).

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

٣. المعيقات الثقافية

برغم انسجام النصوص الدستورية مع التعاليم الدينية، وتوافقها مع مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة حول حق المرأة في التعليم والعمل واتخاذ القرارات وتكافؤ فرصتها مع الرجل، إلا أن الاتجاه السائد لتعليم المرأة الأردنية في حدوده وكيفية ممارستها له ما زال تحت تأثير النسق القيمي من عادات وتقاليد وأعراف، والرافض للعمل السياسي للمرأة الأردنية (العويمر،٢٠١٠، www.amonnews.net).

٤. المعيقات الاقتصادية

ساهم ضعف نشاط المرأة في القطاع الاقصادي في تبعيتها للرجل، الأمر الذي أدّى إلى صعوبة اعتمادها على نفسها، وصعوبة اتخاذها لأي قرار بعيدا عن أخذ مشورة وموافقة الرجل (التل،٢٠١٤، ص١٨٩).

٥. المعيقات الشخصية

وهذه المعيقات نابعة من المرأة نفسها ومن نظرة المرأة للمرأة الأخرى وعدم ثقتها بها، وإيمانها بأن الرجل أكثر كفاءة على تولي المناصب السياسية والمواقع القيادية (أبو حمود،٢٠١٤، ص٢٧٣).

٦. المعيقات السياسية

وتتمثل في قلة خبرة المرأة الأردنية في الميدان السياسي، وحاجتها إلى مزيد من التثقيف والتدريب في هذا الميدان، هذا بالإضافة إلى حصر مرشحي الأحزاب والعشائر والجمعيات والمنظمات في الذكور دون الإناث، وتبعية المرأة للرجل في اختيار المرشحين، وعدم تقبل الرجل لعمل المرأة في الحياة السياسية، وعدم تقبل المجتمع أيضا لعمل المرأة في الحياة السياسية، أضف إلى ذلك ضعف ومحدودية التجربة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الأردن، وعدم استقرارها، مما ينعكس بشكل

سلبي على الارتقاء بدور المرأة في السلم السياسي (القرطة وبني عيسى، ٢٠١١، www.alraicenter.com).

الخاتمة

تتمثل أبرز مظاهر الديمقراطية بتزايد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وقد صادق الأردن على معظم المعاهدات الدولية واتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن تبقى هناك معيقات في التنفيذ وفي مدى الحدود المسموح بها للمرأة الأردنية بالمشاركة في الحياة المدنية والسياسية في دولة عربية مسلمة متمسكة بالعادات والتقاليد الرافضة لعمل المرأة السياسي.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم ورصد الواقع السياسي للمرأة الأردنية خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين، والتي جاءت ضمن التوجهات الحكومية لتعزيز مكانة المرأة الأردنية وتمكينها سياسيًا.

وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم المعيقات التي تقف بوجه ممارسة المرأة الأردنية لحقوقها السياسية.

وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الأولى القائلة بأن التشريعات الوطنية ساهمت في تعزيز حقوق المرأة السياسية في الأردن، حيث تبيّن للدراسة أن الدستور والقوانين والتشريعات الأردنية النافذة قد أنصفت المرأة الأردنية، وأعطتها حقوقا سياسية عديدة مثلها مثل الرجل.

وأثبتت الدراسة أيضًا صحة فرضيتها الثانية القائلة بأن هناك مجموعة مركبة من العوامل المجتمعية ساهمت في إعاقة تمكين المرأة سياسيًا، إذ تبيّن للدراسة أن التطبيق والواقع المعاش ظلم المرأة الأردنية وحرمها كثيراً من حقوقها السياسية، وبناءا على ذلك، فإن الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية لا يعود إلى عقبات قانونية، وإنما إلى عقبات بنائية وثقافية واجتماعية مرسخة في وجدان أفراد المجتمع الأردني، والتي تمنع من تحقيق المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة.

النتائج

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

١. خطت المرأة الأردنية خطوات واسعة على صعيد التنمية السياسية بمساعدة الدستور والقوانين والتشريعات الأردنية، حيث مُنحت المرأة الأردنية حقوقًا سياسية عديدة بموجب تلك القوانين والتشريعات.
٢. وقّع الأردن وصادق على مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تمنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
٣. في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي شهدها الأردن أصبحت حقوق المرأة الأردنية هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية السياسية في المملكة، وعليه صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي منحت المرأة الأردنية حقوقاً سياسية كحق الانتخاب والترشح، وغيرها من الحقوق السياسية.
٤. رغم كل ما يتضمنه الدستور والقوانين الأردنية من تشريعات ونصوص كفلت المساواة بين الرجل والمرأة في المملكة، إلا أن حجم هذه الحقوق محدود وقليل جداً، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعيقات البنائية والثقافية والاجتماعية المترسخة في وجدان أفراد المجتمع الأردني، والتي تمنع من تحقيق المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة.
٥. تساهم المعيقات الاجتماعية المتمثلة بخوف الأهل الدائم على بناتهم، والنظرة التقليدية بأن دور المرأة ينحصر داخل أسرتها وفي خدمة زوجها وأبنائها، ورفض الرجل الدائم للإقرار للنساء بحق المساواة لاسيما على الصعيد المهني في ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.
٦. تساهم المعيقات الإعلامية المتمثلة بنقص الخبرة والتدريب لدى الكوادر النسائية التي تعمل في مجال الإعلام، وحصر وسائل الإعلام صورة المرأة بالصورة النمطية التقليدية المتمثلة بالزواج والاهتمام بالأسرة، وعدم تناول دورها في القضايا المتعلقة بالتنمية السياسية في ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.
٧. تساهم المعيقات الثقافية المتمثلة في التأثر بالنسق القيمي من العادات والتقاليد والأعراف، والرافض للعمل السياسي للمرأة الأردنية في ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.
٨. تساهم المعيقات الاقتصادية والمتمثلة بضعف نشاط المرأة في القطاع الاقصادي في تبعيتها للرجل، وصعوبة اعتمادها على نفسها، وصعوبة اتخاذها لأي قرار بعيدا عن أخذ مشورة وموافقة الرجل، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مشاركتها السياسية.

٩. تساهم المعيقات الشخصية النابعة من المرأة نفسها ومن نظرة المرأة للمرأة الأخرى وعدم ثقتها بها، وإيمانها بأن الرجل أكثر كفاءة على تولي المناصب السياسية والمواقع القيادية في ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

١٠. تساهم المعيقات السياسية المتمثلة بقلة خبرة المرأة الأردنية في الميدان السياسي، وحاجتها إلى مزيد من التثقيف والتدريب في هذا الميدان، وحصر مرشحي الأحزاب والعشائر والجمعيات والمنظمات في الذكور دون الإناث، وتبعية المرأة للرجل في اختيار المرشحين، وعدم تقبل الرجل لعمل المرأة في الحياة السياسية، وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في الحياة السياسية، وضعف ومحدودية التجربة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الأردن، وعدم استقرارها، كل ذلك يساهم بشكل سلبي في ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

قائمة المراجع

- أبو حمود، موفق، (٢٠١٤)، الواقع السياسي للمرأة الأردنية: الثابت والمتغير، **ندوة المرأة التجليات وآفاق المستقبل**، جامعة فيلالفيا.
- أبو رمان، حسين، (٢٠٠٣)، دور الأحزاب السياسية الأردنية في دعم التمثيل النيابي النيابي للمرأة، **مؤتمر الأحزاب السياسية الأردنية والتمثيل النيابي للمرأة**، تجمع لجان المرأة الوطني، عمان.
- إدريس، رشوان، (١٩٩٨)، **العلم والبحث العلمي**، القاهرة: المؤلف.
- **الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية**، موقع رئاسة الوزراء، www.pm.gov.jo
- التل، سهير، (٢٠١٤)، **الحركة النسائية الأردنية**، ط(١)، عمان: دار أزمنة للنشر والتوزيع.
- الخاروف، أمل، و الحسين، إيمان، (٢٠١٠)، العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، مج٣، ع(٢).
- الرأي الإخباري، (٢٠١٨)، **الأردن يتخذ خطوة لتعزيز حقوق أبناء الأردنيات**، www.alrai.com
- الشرعة، محمد، و غوانمة، نيرمين، (٢٠١١)، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني– من وجهة نظر المرأة الأردنية، **مجلة أبحاث اليرموك**، مج٢٧، ع(١).
- شؤون برلمانية، (٢٠١٦)، **المجلس النيابي الجديد يضم ٢٠ سيدة بينهن ٥ فزن بالتنافس**، www.hala.jo

- صليبا، جميل، (١٩٨٧)، **أساليب البحث العلمي**، (ط٢)، بيروت: منشورات عويدات.
- طهبوب، عبير، (٢٠١٢)، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عبدالهادي، نيفين، (٢٠١٧)، **الأردن من أوائل دول الإقليم المعنية بتطوير منظمة قيم حقوق الانسان**، www.addustour.com
- العويمر، وليد، (٢٠١٠)، **الحقوق السياسية للمرأة الأردنية بين القانون والواقع**، موقع عمون الإخباري، www.amonnews.net
- **قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لعام (٢٠١٦)**
- القرطة، نيفين، و بني عيسى، هدى، (٢٠١١)، **المرأة والتنمية السياسية في الأردن**، مركز الرأي للدراسات، www.alraicenter.com
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المحلي، (٢٠١٦)، **خارطة المشهد الحزبي للانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٦**، www.alhayatcenter.org
- المشاقبة، أمين، (٢٠١٧)، **انتخابات مجلس النواب الثامن عشر (٢٠١٦) دراسة تحليلية**، عمادة البحث العلمي: الجامعة الأردنية.
- المل، سرور، (٢٠٠٨)، **حقوق المرأة في الدول العربية**، طرابلس: دار جيل البحث العلمي.
- المنتدى العالمي للوسطية، (٢٠١٤)، **جدل في الاردن حول اتفاقية سيداو**، www.wasteya.net
- موقع مجلس النواب الأردني، www.reprasentatives.jo
- **الميثاق الوطني الأردني**، (١٩٩٠)، موقع رئاسة الوزراء، www.pm.gov.jo
- The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, www.un.org
- Women's Rights and Development, **womenforwomen.org**

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
ISSN: 2663-5798
www.ajsp.net

Obstacles of Political Empowerment for Jordanian Women's

Dena Sabeeh Masoud Shqair

Masters of political science- University of Jordan- Jordan

dena.shqair@yahoo.com

ABSTRACT

This study aims at assessing and monitoring the political reality of Jordanian women, especially after the political changes witnessed in Jordan during the past two decades which were part of the government's efforts to enhance the status of Jordanian women and their political empowerment. The study also aims to identify the main obstacles to Jordanian women's rights Political issues.

The study used the analytical descriptive approach and the comparative approach to prove its two hypotheses. The first hypothesis that national legislation contributed to the promotion of women's political rights in Jordan, and the Jordanian Constitution, laws and legislation in force have qualified Jordanian women, and gave them many political rights as men.

The study also proved the validity of its second hypothesis that a complex set of societal factors contributed to impeding the political empowerment of women. The study found that the application and the reality of the pension injustice to Jordanian women and deprived them of many of their political rights. Accordingly, the relative absence of political participation of Jordanian women is not due to legal obstacles, but rather to structural, cultural and social obstacles rooted in the conscience of members of Jordanian society, which prevent equality and justice between men and women as well as political, And personal.

Key words: Political rights for woman, Constitution, Traditions, Society, Obstacles of Women empowerment.